الكاتب: ط.د/ فتيحة قشيش
جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة

عنوان المقال: **موقف المستوطنين الأوروبيين من مشاريع الاصلاح الفرنسية بالجزائر (1919 – 1947)**

البريد الالكتروني: kechichefatiha@gmail.com

تاريخ الارسال: 2019/05/12 **تاريخ القبول:** 2019/06/ 13 **تاريخ النشر:** 2019/ 06/30

موقف المستوطنين الأوروبيين من مشاريع الاصلاح الفرنسية بالجزائر

The position of European settlers on French reform projects in Algeria (1919-1947)

الملخص بالعربية:

حاولت فرنسا منذ احتلالها للجزائر سنة 1830 إحكام سيطرتها على جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، معتمدة في ذلك على مجموعة من القوانين التعسفية الزجرية التي هدفت في مجملها إلى تفكيك المجتمع الجزائري، وإذابته في المنظومة الفرنسية. وكرد فعل على هذه السياسة، شهدت الجزائر مع مطلع ق 20 ظهور أولى بوادر النضال السياسي الذي قادته مجموعة من النخب المثقفة، والذي تبلور أكثر بعد الحرب العالمية الأولى، كحركة نضال سياسية ثقافية منظمة في إطار ما يعرف بالحركة الوطنية الجزائرية. وفي سعيها للتضيق على نشاط هذه الأخيرة وللحفاظ على هدوء مستعمرتها، لجأت فرنسا إلى تقديم عدة مشاريع سياسية بدعوى إصلاح أوضاع الجزائريين أهمها : إصلاحات فيفري 1919، ثم مشروع بلوم فيوليت الذي جاءت به سنة 1936، ومشروع الجنرال ديغول الذي أعلن عنه في مارس 1944، هذا إضافة الى مشروع القانون الخاص الذي طرحته سنة 1947 لامتصاص غضب الشعب الجزائري بعد مجازر 08 ماي 1945 . وهي المشاريع التي سوف نسلط عليها الضوء من خلال دراستنا هذه ، وعلى موقف المستوطنين الأوروبيين منها، ومدى تأثير هذه المواقف في عدم إيجاد الكثير من المشاريع الإصلاحية طريقها إلى التطبيق.

كلمات مفتاحية: الحركة الوطنية الجزائرية ، مشاريع الاصلاح ، المستوطنين الفرنسيين ، اصلاحات فيفري 1919 ، مشروع بلوم فيوليت .

Abstract :

Since colonizing Algeria in 1830, France essayed to take control of it in all fields namely political economical cultural as well as religious ones. It was based upon unprincipled laws which aimed primarily to dissociate the Algerian society and fuse it within the French community. As counteraction to these policies, Algeria, at the beginning of the twentieth century, witnessed the first glimpses of the political fight founded by intellectual elite that progressed after the First World War as a political cultural fighting movement known as the Algerian National Movement.In its endeavor to contract this political movement as well as preserve its colony quietude, the French colony established multitude political projects which aim, outwardly, to right the Algerians circumstances. The most important reformations are: the reformations of February 1919, Bloom Violet project in 1936, General Digul Project that was addressed on March in 1944 in addition to the Special Law released in 1947 so as to absorb the Algerian seethe after the massacres of the eighth May 1945. The purpose of this study is to shed light on these projects, the European colonists' attitudes towards the aforesaid reformations and their effects in hindering most of these projects.

Key Words:

Algerian National Movement , Reform Projects , French settlers , February 1919 Reforms, Bloom Violet Project.

مقدمة :

كان للحربين العالميتين الأولى والثانية تأثيرا بالغا في الأوضاع السياسية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة الممتدة بينهما، فبفعل المبادئ والشعارات التي رفعت مع نهاية الحرب العالمية الأولى، والتي دعت إلى حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها ، عرفت الجزائر ظهور حركة نضال سياسية ثقافية واسعة ، قادتها مجموعة من الأحزاب السياسة في إطار ما يعرف بالحركة الوطنية الجزائرية، التي أخذت في نشر الوعي الوطني والسياسي في أوساط الشعب الجزائري ، وعملت على فضح ملابسات السياسة الاستعمارية الفرنسية المتبعة في الجزائر

والتشهير بها. وكرد فعل على هذا، وللحفاظ على هدوء مستعمرتها، لجأت فرنسا إلى تقديم مجموعة من المشاريع السياسية بدعوى إصلاح أوضاع الجزائريين . **فما هي أهم المشاريع الاصلاحية التي جاءت بها السياسة الاستعمارية الفرنسية للتضييق على نشاط الحركة الوطنية الجزائرية، وامتصاص غضب الشعب الجزائري؟ وما هو موقف المستوطنين الأوروبيين منها ؟**

1 – إصلاحات فيفري 1919 :

يتفق جميع الدارسين لتاريخ الجزائر إبان مرحلة الاستعمار الفرنسي على أن قانون 04 فيفري 1919 يعتبر أول قانون - بعد قانون السيناتوس كونسيلت 14 جويلية 1865 - يناقش ويحدد وضعية الجزائريين بالنسبة للجنسية الفرنسية، وكذا حقهم في الترشح والتصويت، وغير ذلك من الحقوق السياسية والمدنية المتعلقة بهم .[1]

جاء هذا القانون بفضل نضال الحركة الوطنية الجزائرية وضغوط بعض الفرنسيين من أصحاب الضمائر الحية [2]، حيث تضمن عدة بنود وأبواب أهمها كيفية حصول " الأهالي الجزائريين " على الجنسية الفرنسية . وفي هذا الاطار يمنح القانون حق المواطنة الفرنسية لكل جزائري تتوفر فيه الشروط الآتية :

- أن لا يكون عمره أقل من خمسة وعشرين سنة.
- أن يكون أعزبا.
- أن تكون له زوجة واحدة فقط إذا كان متزوجا.
- أن لم يسبق أن ارتكب مخالفة ضد فرنسا.
- أن يكون قد أقام في بلديته عامين متتاليين .
- أن يكون قد أدى الخدمة في الجيش الفرنسي.

-أن يكون يعرف القراءة والكتابة بالفرنسية. وغيرها من العقبات والشروط التعجيزية التي تمنع

الجزائريين من التصويت على المترشحين المسلمين في المجالس المنتخبة.[3]

وحسب هذا القانون فإن الأشخاص الراغبون في الحصول على الجنسية الفرنسية، والذين تتوفر فيهم الشروط السابق ذكرها يصبحون مواطنين فرنسيين، ولهم الحق في الترشح والانتخاب بالشروط نفسها التي يخضع لها المواطنون من أصل أوروبي، كما يصبح لهم الحق في الوصول إلى جميع المناصب المدنية والعسكرية. أما المواطنون الذين لم يريدوا ، أو لم

يستطيعوا الاستفادة من هذا القانون فكانوا يعتبرون ناخبين بصفة أهالي ويحصلون على وضعية وسط بين وضعية الرعية ووضعية المواطن . وحسب هذا القانون أيضا فإن أنصاف المواطنين هؤلاء لا يخضعون لنظام الأهالي ، ويستطيعون الوصول إلى كل المناصب، باستثناء الوظائف المسماة وظائف السلطة، كما يمكن أن يكون لهم تمثيل في المجالس والجمعيات المنتخبة في الجزائر .[4]

ورغم بعض المحاسن التي تميز بها هذا القانون، حيث أنه وسع القسم الانتخابي الجزائري، و ألغى الضرائب المعروفة بالضرائب العربية، كما أدى إلى استرجاع العمل بنظام الجماعة في القرى .[5] إلا أنه يبقى مجرد مشروع لذر الرماد في العيون ، حيث لم يحقق المساواة الكاملة بين الجزائريين والفرنسيين، كما أنه اشترط على الجزائريين التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية مقابل الحصول على الجنسية الفرنسية[6]، وقد منحها لفئة قليلة ومحدودة جدا منهم، ولم يغير شيء من حالة الشعب الجزائري التعيسة[7]، ووضع شروطا تعجيزية تمنع الجزائريين من حقهم في التصويت، و أهمل قضية تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي بباريس....الخ .[8]

وعلى الرغم كذلك من أن هذه الاصلاحات لم تأتي بالجديد، حيث رفضت من قبل الجزائريين الذين اعتبروها إصلاحات مهلهلة وضئيلة، لأنها جاءت بقوانين لا تخدمهم لا من قريب ولا من بعيد، إلا أن المستوطنين الأوروبيين وجدوها شيئا عظيما لا طاقة لهم بقبوله، وقد عارضوا القانون الذي نص على هذه الاصلاحات قبل صدوره ، وسخروا لمهاجمته صحافتهم، ونوابهم ، وغير ذلك من وسائل الضغط . مؤكدين على أنه سوف يؤدي إلى انتصار الحركة الوطنية الجزائرية، ويجعلها في موضع قوة ، وهو ما يعني ضياع مصالحهم وامتيازاتهم، ولهذا اعتبروها أمرا خطيرا على مستقبلهم في الجزائر .[9]

عاشت الجزائر الفرنسية بعد صدور قرار هذه الاصلاحات أزمة حقيقية، حيث ظهر من المستوطنين الرافضين لهذا المشروع من توجهوا بنقد لاذع وعنيف للقرارات التي أصدرتها السلطات الفرنسية، وتمادوا في مواقفهم إلى حد المطالبة بالاستقلال الذاتي للجزائر.[10] وفي هذا الاطار تعرض الحاكم العام " **جونار** " إلى حملة شرسة من طرف المستعمرين، حيث كتبت صحيفة " شمال إفريقيا " في عددها الصادر يوم 15 ماي 1919 مقالا انتقدت فيه وبشدة سياسته المتبعة في الجزائر قائلة : "... لم يتردد في المشاركة في عمل غير متبصر كان سيؤول

عاجلا أم آجلا إلى وضع البصمة الاسلامية المفسدة على العبقرية الفرنسية... ". وفي ذات السياق نشرت صحيفة " **لاديباش دي كونستونتين** " في أعدادها الصادرة بتاريخ (16 و17 و22) جانفي 1920 مقالا تحت عنوان " **نحن والأهالي** " ، دعت فيه قراءها إلى ضرورة التصدي لخطر (الأهالي) قائلة: "... لن يسمح فرنسيو هذا البلد أبدا بتهديد السيادة الفرنسية ... إن ما نسميه خطر الأهالي هو ما تمثله في الوقت الحاضر التدابير التشريعية المقررة بسرعة وبطريقة غير موفقة ، وما نسميه خطر باريس هو التقليد الذي يتمادى في إسناد مهمة تسيير شؤوننا إلى أناس يجهلونها ..."[11].

كان ذلك هو الرأي الذي أجمع عليه كل السياسيين ورؤساء البلديات الذين كانوا يرفضون انتخاب رئيس بلدية فرنسي من طرف الأهالي، ويعتبرونه أمر غير مقبول. وفي ذات السياق صادق رؤساء بلديات منطقة القبائل في 24 فيفري 1920- وسار على خطاهم بعد ذلك جميع رؤساء بلديات الجزائر - على مذكرة شديدة اللهجة ، طالبوا فيها الحكومة الفرنسية بضرورة استشارة الجزائريين الفرنسيين قبل اتخاذ قرارات بمثل تلك الخطورة، التي من شأنها الاضرار بهيبة المجموعة الفرنسية في الجزائر، وأعربوا عن أملهم في أن تقوم السلطات الفرنسية العليا باتخاذ الاجراءات اللازمة في أسرع وقت للرجوع بالأمور إلى سابق عهدها .[12]

وفي رده على هذه المواقف حاول الحاكم العام "**جونار**" تهدئة المستوطنين و امتصاص غضبهم ففي تصريح له حول اصلاحات فيفري 1919 طمأن الأوروبيين، موضحا طبيعة وحدود هذه الاصلاحات، حيث لن يكون – حسب تصريحه – بوسع (الأهالي) الحصول على الجنسية الفرنسية، إلا تحت شروط محددة بوضوح وأكثر صرامة من تلك المحتوات في نص قانون 04 فيفري 1919. كما صرح قائلا : " هذا القانون لا يحتوي على أي شيء من شأنه إقلاق المعمرين ."[13]

ورغم هذه التصريحات لم تتوقف الانتقادات، لأن أوروبيو الجزائر كانوا يعتبرون أنفسهم دون سواهم أصحاب البلد الشرعيين، ولم يكونوا يتصورون أبدا إعادة النظر في حقوقهم المكتسبة عن طريق الاحتلال . وكانت الاصلاحات بالنسبة لهم من قبل الزيغ والغباء والتمادي في الانسانية ، وكانوا يستاؤون من الحرية غير عادية – حسب زعمهم - الممنوحة للجزائريين ، ويدعون بأنها تنتقص من سلطة وهيبة فرنسا .[14] ويقولون بأن حق المواطنة لا يجب أن يمنح إلا للأهالي الراقين، لأن العربي البربري – حسب وصفهم – لن يرتقي طالما بقي مسلما، لأن العقيدة الاسلامية لا تتطابق مع التطور .[15]

2 - مشروع بلوم فيوليت 1936 :

ظل الحاكم العام السابق للجزائر موريس فيوليت والذي تولى حكمها خلال الفترة الممتدة من (1925 – 1927) يأمل في إنجاح مشاريعه الاندماجية في الجزائر، خاصة بعد فوز الجبهة الشعبية وتوليها السلطة في فرنسا ، وكان فيوليت يعول على الدعم الذي وعده إياه رئيس الحكومة ليون بلوم .[16]

وبعد توليه الحكم في الجزائر كحاكم عام عليها سنة 1936، شرع موريس فيوليت في تنفيذ مشرعه القائم على تطبيق سياسة الادماج ، حيث أطلق سراح المعتقلين السياسيين ، وأعطى للجزائريين الحق في تكوين نقابات خاصة بهم، وكان على وعي كبير بدرجة البؤس والشقاء التي يعيشونها في ظل السياسة الاستعمارية الجائرة، لذلك عكف على تحذير السطات الفرنسية من مغبة الاستمرار في سياسة تجاهل أوضاع الجزائريين والاعراض عن الاستجابة لمطالبهم وأمالهم، حيث قال في هذا السياق : " ... ستظهر لنا أخطر المشكلات في شمال إفريقيا قبل نهاية عشرين عام من الآن ، لكن يمكننا تجنبها في حالة واحدة، وهي إذا منحنا هؤلاء الناس المساواة السياسية ..."[17].

ومن هذا المنطلق تقدم موريس فيوليت بمشروعه الاصلاحي الذي ظهر في الجريدة الرسمية الفرنسية يوم 30 ديسمبر 1936 .[18] وقد احتوى المشروع على ثمانية فصول وخمسين مادة . وأهم ما تضمنه هو إصلاح مستوى التعليم، والقيام بالإصلاح الزراعي، وتأمين نفس الحقوق والواجبات التي يحظى بها الفرنسيون لبعض الجزائريين، وإلغاء المحاكم الخاصة بالجزائريين، وزيادة حقوقهم لانتخاب ممثلين عنهم في مجلس الشيوخ الفرنسي، وزيادة تمثيلهم في المجالس المحلية. كما اقترح المشروع إنشاء مجلس استشاري في باريس يتكون من تسعة جزائريين ، وإنشاء وزارة للشؤون الافريقية تضم جزائريين . أما عن الجنوب الجزائري فقد اقترح منح بعض أجزائه الحالة المدنية في شكل بلديات مختلطة على غرار ما كان سائدا في الشمال .[19]

تباينت ردود الفعل والمواقف من هذا المشروع، حيث باركته النخبة الجزائرية ورأت فيه خلاص الجزائريين من حالة الأهلية (الأنديجينا)، في حين رفضه نجم شمال إفريقيا، لأنه أبقى على الجزائر تابعة لفرنسا، ووقفت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين موقف المتحفظ من المشروع . أما المستوطنين فقد سارعوا و كعادتهم إلى رفض هذا المشروع، لأنه سيجعل في نظرهم من الجزائريين أغلبية في المجالس المحلية، وهو الأمر الذي يجعل مصالحهم عرضة للخطر .[20]

أعلن غالبية رؤساء بلديات الجزائر مناهضتهم لهذا المشروع الذي يشكل – حسبهم - خطرا مميتا للسيادة الفرنسية، وعليه فإن المصلحة الفرنسية – حسب رأيهم - تقتضي معارضة هذا المشروع ، حتى تتم المحافظة على تفوق العنصر الفرنسي، و إشعاع الحضارة الفرنسية .[21] وفي هذا الاطار اجتمع يوم 15 يناير 300 رئيس بلدية من الجزائر كلها، لإدانة مشروع فيوليت واستنكاره ، [22] وأرسلوا وفدا إلي باريس للضغط على السلطات الفرنسية وإجبارها على التخلي عنه، كما أن شيوخ بلديات المستوطنين بالجزائر قاموا بتهديد الإدارة الفرنسية، بأنه في حالة عدم تراجعها عن تطبيق هذا المشروع فإنهم سيقومون بتقديم استقالتهم .

كما شرعت الصحافة الفرنسية في الجزائر وعلى رأسها صحيفة "**صدى الجزائر** " في تنظيم حملات شرسة ضد المشروع ، وذلك بنشر مقالات تحمل عناوين حادة ولاذعة ضده ومن أمثلة ذلك نذكر: " هل ستضيع الجزائر منا ؟ " ، " التصويت لصالح مشروع بلوم فيوليت معناه التصويت لصالح الحرب الأهلية " "مشرع فيوليت هو سلاح جديد معاد لفرنسا "، " كل المعادين لفرنسا هم مع مشروع فيوليت".[23]

لم تكن معارضة فرنسيي الجزائر للمشروع معارضة يسودها الاجماع، حيث كانت الأحزاب السياسية الموالية للجبهة الشعبية تسانده من حيث المبدأ .[24] رغم ذلك فإنه وتحت ضغط واستئثار المستوطنين الذين رفضوا المشروع جملة وتفصيلا، اضطرت الحكومة الفرنسية إلى الرضوخ لمطالبهم وذلك بسحب المشروع والتراجع عنه سنة 1939 .[25]

3 - قانون مارس 1944 :

خلال صيف 1943 أدركت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني جسامة المشاكل التي تعانيها شعوب المستعمرات الفرنسية. ومن أجل تفادي أي تمرد، قد يخلط حسابات فرنسا في الحرب العالمية الثانية، تقرر إدخال مجموعة من الاصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في هذه المستعمرات وعلى رأسها الجزائر .[26]

وفي هذا السياق وفي إطار الزيارة التي قادته إلى قسنطينة، ألقى الجنرال ديغول خطابه الشهير مقترحا على " الأهالي " العودة إلى مشروع بلوم فيوليت ، حيث أكد على أن لجنة التحرير قررت أن تمنح فورا لعشرات الآلاف من المسلمين الفرنسيين في الجزائر كامل حقوقهم في المواطنة، دون التخلي عن أحوالهم الشخصية، كما أشار إلى زيادة عدد المسلمين في المجالس

العامة التي تناقش المصالح المحلية، وركز على ضرورة تحسين الوضعية الاجتماعية للفئات الشعبية ، ووعد برفع الأجور. وهي السياسة التي تأكدت بعد صدور مرسوم مارس 1944 .[27]

قوبل هذا المشروع بالرفض المطلق من طرف تيارات الحركة الوطنية الجزائرية التي أجمعت على أنه مشروع قد تجاوزه الزمن. كما رفضه المستوطنون[28]، معتبرين أن هذه الاجراءات المتسامحة مع الجزائريين، قد تدفع بهم إلى حزم أمتعتهم ، فتحركوا بسرعة لإفشالها مستغلين نفوذهم في الأجهزة الأمنية .[29] وفي ذات السياق عبرت فيدرالية رؤساء بلديات الجزائر عن معارضتها للمشروع، مؤكدة أن شرف اكتساب المواطنة الفرنسية يستحق التخلي عن الأحوال الشخصية، كما نبهت إلى خطر زيادة عدد المواطنين المسلمين في المجالس البلدية.[30]

4 - مشروع القانون الخاص 20 سبتمبر 1947 .

أمام ضغط الحركة الوطنية الجزائرية، ولتهدئة الشعب الجزائري وامتصاص الغضب الذي انتشر في أوساطه، نتيجة الأحداث الدامية التي عرفتها الجزائر في الثامن من مايو 1945، سارعت السلطات الفرنسية إلى إصدار ما يعرف بدستور الجزائر أو القانون الخاص ، حيث تم إقراره والمصادقة عليه من طرف الحكومة الفرنسية في 20 سبتمبر 1947 . يحتوي الدستور على ثمانية أبواب وستون مادة أهمها :

- الجزائر قطعة من فرنسا، وهي تتألف من ثلاثة مقاطعات يتساوى سكانها في الحقوق والواجبات و جنسيتهم فرنسية .
- تتمتع الجزائر تحت سلطة الوالي العام بمجلس جزائري منتخب يتكون من 120 عضوا ، 60 منهم جزائريون و60 فرنسيون .
- يختص هذا المجلس بدراسة ميزانية الجزائر، وله حق إنشاء مشاريع اقتصادية واجتماعية فيها ، ولا توضع الميزانية موضع التنفيذ إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسية .
- فصل الدين عن الدولة واعتبار اللغة العربية لغة رسمية ثانية بعد اللغة الفرنسية .
- الوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية مفتوحة أمام الجزائريين دون تمييز بينهم وبين الفرنسيين .[31]

لم يلقى المشروع تجاوبا لدى الجزائريين وذلك لعدة اعتبارات منها أن الادارة الاستعمارية لم تستشرهم في وضع هذا القانون، وأنه قانون يتنافى ومبدأ الديمقراطية، لأنه يساوي بين 10 مليون جزائري و800 ألف من المستوطنين في التمثيل النيابي، كما أنه جاء ليؤكد على ربط الجزائر بفرنسا. وهي الأسباب التي جعلتهم يرفضونه جملة وتفصيلا .[32]

ومن جهتهم رفض المعمرون هذا القانون، وأبدوا غضبهم منه، حيث هدد واحد وعشرون مستشارا عاما أوروبيا بالاستقالة إذا ما تمت المصادقة على هذا المشروع [33]، وظهرت نفس التهديدات في المجلس الوطني الفرنسي ، حيث راح ممثلو المستوطنين يهددون بالانفصال عن فرنسا، وقد جاء على لسان أحدهم ما يلي : " إذا تخلت عنا فرنسا سنطلب من هيئة الأمم المتحدة أن تمنحنا الحق في تقرير المصير". [34] كما صرح النائب "**جاك شوفالييه** " المتحالف مع المعمرين قائلا : " الأرض الجزائرية لنا فنحن في بيوتنا، وهي أرض فرنسية ومهما قالوا ومهما فعلوا ومهما قرروا، فالجزائريون الفرنسيون لن يغادروها أبدا ". و أكد على ضرورة الحفاظ على فكرة " سيادة فرنسا على الجزائر ". بل إنه عارض حتى التعليم الاجباري للغة العربية ، حيث قال بخصوصها : " إن جعل اللغة العربية إجبارية هو دفع المسلمين أكثر فأكثر نحو الاسلام، هو الأسلمة أكثر، وهو توطيد الأواصر مع الجامعة العربية ومع كل أولئك الراغبين في استقلال الجزائر ...." .[35]

وبعد مصادقة البرلمان الفرنسي على القانون في 20 سبتمبر 1947 التف الكولون الغاضبون حول "**رونييه مايير**" للوقوف أمام الاصلاحات، فأنشئوا جمعية الدفاع عن الجزائر الفرنسية وبها شنوا حربا إعلامية ضد قانون 1947 . [36]

خاتمة :

ومن خلال ما تناولناه آنفا، يمكن القول أن مشاريع الاصلاح التي تبنتها فرنسا في الجزائر خلال الفترة المدروسة، كانت مجرد إصلاحات شكلية، وضربا من ضروب الخداع الاستعماري، هدفه التهدئة وذر الرماد في العيون ليس إلا . كما كانت تحمل تناقضات كبيرة في موادها، حيث تمنح الامتيازات لفئة قليلة جدا من الجزائريين، متجاهلة طموحات الشعب الجزائري المتمثلة في تقرير مصيره والاعتراف بالشخصية الجزائرية . ورغم ذلك فإن هذه المشاريع أثارت ثائرة المستوطنين، الذين كانوا يرفضون وبشكل قاطع كل البرامج التي تصب في محاولة إصلاح أوضاع الجزائريين ، حتى ولو كانت إصلاحات شكلية . وهو الأمر الذي حال دون تطبيق المشاريع السابق ذكرها .

الهوامش:

[1] - أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج2 ، د ط ، دار الرائد ، الجزائر ، 2009 ، ص 272 .

[2] - نفسه .

[3] - عبد الرحمان بن براهيم بن العقون ، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر** ، ج 1، ط2 ، منشورات السائحين د م ن 2007 ، ص ص 80 – 84 .

[4] - محفوظ قداش ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية** ، تر: أمحمد بن البار ،ج 1 ، د ط ، دار الأمة ، الجزائر ، 2012 ص42 .

[5] - أبو القاسم سعد الله ، **مرجع سابق** ، ص 275 .

[6]- **نفسه** ، ص 277 .

[7]- يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية** ، د ط ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009 ، ص 124 .

[8] - عمار بوحوش ،**التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962** ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1997، ص ص 217 – 218 .

[9]- أبو القاسم سعد الله ، **مرجع سابق** ، ص ص 278 – 279 .

[10]- شارل روبير أجيرون ، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ، ط1 ، دار الأمة ، الجزائر ، 2008 ، ص 489.

[11]- **نفسه** ، ص ص 489 – 490 .

[12]- **نفسه** ، ص ص ، 490 – 491 .

[13] - محفوظ قداش ، **مرجع سابق** ، ص 70 .

[14] - شارل روبير أجيرون ، **مرجع سابق** ، ص 493 .

[15] - محفوظ قداش ، **مرجع سابق** ، ص 71 .

[16] - شارل روبير أجيرون ، **مرجع سابق** ، ص 728 .

[17] - بشير بلاح ، **تاريخ الجزائر المعاصرة** ، ج1 ، د ط ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006 ،ص 380 .

- شارل روبير أجيرون ، **مرجع سابق** ، ص 729 .[18]

[19]- أبوالقاسم سعد الله ، ج 3 ، **مرجع سابق** ، ص ص 18 – 19 .

[20] - نفسه ، ص 19 .

[21] - محفوظ قداش ، ج1، **مرجع سابق** ، ص ص 542 – 543 .

[22] - شارل روبير أجيرون ، **مرجع سابق**، ص ، 734 .

[23] - نفسه ، ص ص 734 - 735.

[24] - نفسه ، ص 735 .

[25] - فرحات عباس ، **ليل الاستعمار** ، تر : أبو بكر رحال ، د ط ، منشورات وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2009، ص 147 .

[26] - محفوظ قداش ،ج 2 ، **مرجع سابق** ، ص 865 .

- حميد عبد القادر ، **فرحات عباس رجل الجمهورية** ، د ط ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007، ص ص 95 - 96 .[27]

[28] - نفسه ، ص 95 .

[29] - لزهر بديدة ، **الحركة الديغولية في الجزائر (1940 -1945)** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الجزائر ، 2009 -2010 ، ص ص 219 – 220.

[30] - محفوظ قداش ، ج 2 ، **مرجع سابق** ، ص 879 .

[31] - نفسه ، ص 1027 .

[32] - فرحات عباس ، **مرجع سابق** ، ص 120 -121 .

[33] - شارل روبير أجيرون ، **مرجع سابق** ، ص 989 .

[34] - حميد عبد القادر ، **مرجع سابق** ، ص 120 .

[35] - محفوظ قداش ، ج 2، **مرجع سابق** ، ص 1025 .

[36] - حميد عبد القادر ، **مرجع سابق** ، ص 122 .